6 April 2018

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى رسالتنا السابقة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/56)، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى التهديدات المستمرة والعداوية من قبل دولة قطر لسلامة الملاحة الجوية للطائرات المدنية وفق ما تكفله الاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

فقد درجت دولة قطر خلال الأشهر القليلة الماضية على تهديد الطائرات المدنية التي تسلك طرقاً جوية معلنة ومنشورة ومعتمدة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي، مستخدمةً في ذلك طائرات حربية مقاتلة تعترض الطائرات المدنية وتقترب منها وتهدد سلامة المدنيين على متنها، من خلال قطع الطرق الجوية المدنية دون إذن من مركز المراقبة الجوية بمملكة البحرين (Area Control Centre)، المسؤول عن تقديم خدمات المراقبة الجوية لهذه المنطقة، بما يخالف نصوص اتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو ١٩٤٤) التي تنص في المادة الثالثة (د) منها على أنه: "تتعهد الدول المتعاقدة عند إصدار القواعد المتعلقة بطائرات الدولة التابعة لها بأن تأخذ بعين الاعتبار سلامة الملاحة الجوية للطائرات المدنية". كما تنص في الفقرة (أ) من المادة الثالثة مكرر منها على أنه: "تسلّم الدول المتعاقدة بأنه يجب على كل دولة أن تمتنع عن اللجوء إلى استعمال الأسلحة ضد الطائرات المدنية أثناء طيرانها...".

ومن هذا المنطلق، تستنكر مملكة البحرين هذه الممارسات غير المسؤولة والمتهورة من الجانب القطري ضد الطائرات المدنية، وتؤكد على ضرورة وضع حد لاستمرار تلك الممارسات الاستفزازية التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار وتتناقض مع مبادئ حسن الجوار، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء التداعيات الخطيرة لتلك التصرفات واحتمالات وقوع حوادث جسيمة تهدد سلامة المدنيين. وفي هذا السياق تذكر مملكة البحرين بالمادة ٢-٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على أهمية التزام الدول الأعضاء بحسن نية بتنفيذ الالتزامات التي أخذتها على نفسها بموجب الميثاق لكي تكفل الدول الأعضاء لنفسها جميع الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية.

وعلى الرغم من الادعاءات والاتهامات الباطلة التي تطلقها دولة قطر جزافاً لصرف النظر عن ممارساتها غير المشروعة، فإن مملكة البحرين، في التزامها الراسخ بمسؤولياتها في إطار القانون الدولي وحرصها على سلامة واستقرار المنطقة، طالما سعت وستسعى جاهداً إلى ضمان أمن وسلامة الطيران



المدني، وتحت المجتمع الدولي على مطالبة دولة قطر بوضع حد فوري لتلك الممارسات العدائية، واحترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة بسلامة وانسيابية الملاحة الجوية الدولية. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جمال فارس الرويعي
المندوب الدائم